وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بابل
كلية الإدارة والاقتصاد
قسم العلوم المالية والمصرفية

واقع القطاع العراقي الخاص وسُبل النهوض به

مشروع تخرج مقدم الى كلية الإدارة والاقتصاد قسم العلوم المالية والمصرفية وهو جزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في العلوم المالية والمصرفية

مقدم من الطالبان
نور الدين علي حسن
نور جواد كاظم

إشراف الدكتورة
أ.م. ابتهال فارس

2023-2022

واقع القطاع الخاص العراقي وسُبل النهوض به

بـــسم الله الرحــمن الرحـــيم

فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحْيِنَا فَإِذَا جَاءَ أَمْرُنَا وَفَارَ التَّنُّورُ فَاسْلُكْ فِيهَا مِنْ كُلٍّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ وَأَهْلَكَ إِلَّا مَنْ سَبَقَ عَلَيْهِ الْقَوْلُ مِنْهُمْ وَلَا تُخَاطِبْنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُمْ مُغْرَقُونَ}

صدق الله العظيم

المقدمة

في كل اقتصادات العالم توجد فروقات متفاوته للقطاع الخاص ابتداءاً من الصناعات المختلفة مروراً بالزراعة والتجارة وانتهاءاً بصناعة الخدمات وهذا ليس بجديد لكن الذي ركزت عليه في بحثي هذا هو واقع هذا القطاع في العراق حيث التذبذب والتردي والركود وعدم وضوح الرؤيا واستقرار الحال وكل ذاك مرده الاساس عدم الاستقرار السياسي وانعدام البيئة الصحية والاستثمارية حيث عانى القطاع الخاص العراقي ويعاني العديد من كوابح التقدم والتطور والاستقرار واهمها على الاطلاق شمولية التخطيط وتبعية كل مفاصل الاقتصاد للقطاع العام مضافا اليه واقع هذا القطاع من كل المناحي ابتداءاً من حجم المشاريع وعدد الأيدي العاملة فيه الى تقادم وسائل الانتاج واستخدام المواد الاولية الرديئة رخيصة الثمن الى لجؤ هذا القطاع للميادين ذات المردود الربحي والسريع الى عدم الصمود والهروب ساعة المواجهة أي مواجهة هذا من جانب ومن الجانب الاخر ضعف مصادر التمويل وعدم القدرة على المنافسة مع المنتوج الاجنبي سيما بعد عام٢٠٠٣م الى عدم ملاءمة السياسات المالية والاقتصادية المنتهجة من قبل الدولة ناهيك عن المعاناة من تقلبات الوضع الاقتصادي الدولي ابان الازمات وانعدام التواصل وفقدان الثقة مع المؤسسات الدولية ذات العلاقة كل هذة العوامل اوصلت القطاع الخاص العراقي الى واقع اقرب الى العجز على الرغم من وجود الكثير من العوامل والمتغيرات التي من شانها النهوض بهذا الواقع

الواقع اثبت قدرة القطاع الخاص على تفعيل الدورة الاقتصادية وزيادة الإنتاجية مع المحافظة على الجودة وتوفير فرص العمل للقادرين عليه فهذا القطاع قوة اقتصادية مهمة وفاعلة وحقيقة قائمة على خريطة الاقتصاد الوطني خاصة القطاع الصناعي الخاص في حال توافر الظروف الصحية له اذا ما علمنا أن الصناعيون العراقيون يمتلكون حسن التنظيم والوعي والتخطيط في عملهم ولهذا وجب دراسة واقع هذا القطاع والتعرف على مكوناته والوقوف على حقيقة مؤثراته بغية التوصل إلى تصور حقيقي وواقعي عنه فالمؤشرات كافة تدل وتعكس واقع متدهور يقترب من درجة اعادة النظر بالقطاع الخاص العراقي برمته . ان دعوة الدولة الى بناء اقتصاد حر يقوده القطاع الخاص يقتضي دعمه وتطوير مساهمته في التنمية الاقتصادية بما يفضي الى زيادة كفاءة الاداء الاقتصادي للمشاريع وصولا الى البناء الحقيقي والاستثمار الأمثل

المبحث الأول :

اولاً : مشكلة البحث

تتلخص مشكلة بحثنا هذا في ضعف أداء القطاع الخاص العراقي والضمور التدريجي الذي أصابه وماقد يصيبه في المستقبل بما يؤدي الى تحجيم والغاء دوره وهذا ما يتناقض مع التوجهات الحكومية في جعل القطاع الخاص مصدر قوة للاقتصاد العراقي وقطاع فاعل ومعول عليه في التنمية الاقتصادية .

ثانياً :هدف البحث

يهدف البحث الى تحديد أهم نقاط قوة القطاع الخاص العراقي ومحاولة ربطها بالأرضية الحقيقية والواقع الميداني للاقتصاد العراقي فضلا عن بيان نقاط ضعفه ومعوقاته وتأثيرها على المجتمع العراقي وفرص التطور المتاحة وصولا إلى أيجاد معالجات وحلول تنهض بتأهيل القطاع الخاص العراقي والارتقاء والنهوض به بما يتلاءم مع دوره المأمول.

ثالثاً : أهمية البحث :

تتمحور أهمية البحث على عدة ركائز ومن هذه الركائز الحد من ظاهرة البطاله المنتشره والتي بلغت اكثر من النصف من مجموع القوى العامله , كذلك سد حاجة السوق من المنتجات المختلفه حيث ان منتجات القطاع الخاص وخدماته تأخذ حيزاً شبه واسع من سلة المنتجات الوطنيه لانها تتصف بالجوده والمواصفات المقبوله للمستهلك العراقي فضلاً عن توفير الانفاق من خلال شراء المنتجات المُصنعه من قبل القطاع الخاص بسعر ينافس البضائع المستورة من دول الدول الأخرى .

رابعاً : فرضية البحث .

يقوم البحث على فرضية أساسية مفادها : ان القطاع الخاص العراقي قطاع فاعل ومؤثر في مفاصل الحياة الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والثقافية وان دعمه و بناءه بناءاً وطنياً والأخذ بناصيته نحو النمو والتطور أنما يصب في خانة الارتقاء بالبلد عموماً ويسرع في عملية التنمية مادياً وبشرياً من خلال زيادة مساهمته في الناتج القومي الإجمالي .

المبحث الثاني : - القطاع الخاص _ النشأه – المفهوم – مبررات الوجود

اولاً : نشأة القطاع الخاص

مر العراق خلال المدة الزمنية الممتدة من (١٩٢١-٢٠٠٣م) أي ما بين نشوء الدولة العراقية الحديثة والاحتلال الأمريكي الحالي بثلاث فترات مميزة هي- :

١/ الفترة الاولى الممتدة بين الاعوام (١٩٢١-١٩٥٠م) : الحكومة العراقية في تلك الفترة بالكاد تغطي ايراداتها مصروفاتها الاعتيادية فكانت ٢٨٤ إيرادات النفط قليلة جداً (٤شلنات بريطانية للبرميل الواحد) وكذلك إيراداتها من الضرائب والرسوم فكانت الدولة ابعد ما يكون عن أنشاء او امتلاك مشاريع استثمارية لذا فقد سيطر القطاع الخاص على الاستثمار فانشأ بعض المشاريع الصناعية والتجارية وكانت أكثر ما استطاعت الحكومة تقديمه هو إعفاء هذه المشاريع من الضرائب والرسوم حيث صدر قانون تشجيع الصناعات عام ١٩٢٩م والذي حدد الإعفاء من ضريبة الدخل لمدة ١٠ سنوات ومن الضرائب الكمركية للمكائن والمواد الخام لمدة ١٥سنة والعقارات لمدة ١٠ سنوات وكذلك كانت هنالك بعض التسهيلات التي وفرتها الدولة التي أدت الى وقوف فعاليات القطاع الخاص على أقدامها مثل الأسواق المضمونة او الأفضلية في عقود الدولة لبعض المصانع كذلك مساهمة المصرف الصناعي في توفير قروض ميسرة سهلة الحصول وكانت معظم منتجات تلك الفترة منتجات استهلاكية كالتبوغ والصناعات اليدوية والحرفية والإنتاج البضائعي والزراعي وصناعة المشروبات الغازية وبعض مشاريع نقل الركاب والبنوك

الصغيرة وصناعة المنسوجات والصابون والزيت النباتي وكذلك بعض الصناعات الإنشائية كالإسمنت والطابوق . (عبد اللطيف ، ٢٠٠١،ص ١٤٣.) .

ولا ننسى ان هناك حربين عالميتين هما الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ -١٩١٨م)والحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥ م) قد القت بظلالها على هدة الفترة بالإضافة إلى بعض الأزمات العالمية والمحلية والإقليمية كاحتلال فلسطين والأزمة الاقتصادية العالمية الكبرى عام ١٩٢٩م كل هذه الوقائع كانت لها اثار من قريب او بعيد ساهمت في تشكيل الجزء الأساسي من القطاع الخاص العراقي في تلك الفترة حيث اتساع لحجم الطلب العام وارتفاع سريع في الأسعار والإيجارات وكان نتيجة لارتفاع العائدات النفطية في البلاد ان ظهرت مؤسسة وهيئة تنموية تهتم بتوظيف هذه العائدات في عمليات البناء والتطوير والتمويل أطلق عليها عام ١٩٥٠م (مجلس الأعمار) وجاء هذا المجلس كولادة طبيعية نتيجة لاقتران النفط بالاقتصاد لاول مرة عندما اكتشف النفط في العراق عام ١٩٢٧م ولم يكتسب النفط أهميته التجارية آلا في العام ١٩٣٤م وفي عام ١٩٣٨م كان أنتاج العراق من النفط ٥.١%من الإنتاج العالمي وارتفعت هذه النسبة الى ٦.٤%عام ١٩٥٥م ..كل هذا أدى إلى الاهتمام الأكبر بالاقتصاد العراقي مما شمل أيضا القطاع الخاص. (العزاوي . ٢٠٠٩. ص ٨) .

٢ / الفترة الثانية الممتدة بين(١٩٥٠-١٩٥٨م) : في عام ١٩٥٠م أعادت الشركات النفطية النظر بالإيرادات المدفوعة للدولة وزادتها الى ٦شلنات للبرميل الواحد هذه الزيادة وارتفاع الإنتاج أدتا الى زيادة الإيرادات فقامت الدولة بإنشاء مجلس الأعمار كما أسلفنا في الفترة الأولى و وزارة الأعمار أيضا وأعلن عن برامج التنمية والتطوير الذي اهتم بالدرجة الأولى بالاستثمار في مشاريع درء الفيضان والري والبزل وبناء الطرق والجسور والمدارس والمستشفيات و نتيجة لنمو الواردات السريع في هذة الفترة وارتفاع الدخول وحصول العراقيين على مناقصات ثانوية لمشاريع الأعمار من جهة و تشجيع الدولة للقطاع الخاص مع ترك مجالات استثمارية له من جهة أخرى أدى كل ذلك الى ازدهار نسبي في القطاع الخاص الامر الدي ادى الى ظهور قوى منظمة ممثلة للقطاع الخاص كاتحاد الصناعات العراقي مدافعا عن حقوق الصناعة والصناعيين واخذ هذا الاتحاد شكله القانوني عام ١٩٥٦م وكان من صلب اهدافه (تصنيع العراق وحماية الصناعة العراقية).

.ثم تطورت اهداف هذا الاتحاد بتطور الزمن وتطور الحاجة الى (العناية بتنظيم وتنمية النشاط الصناعي في القطاعات الخاص والمختلط والتعاوني وتعزيز دور هذا النشاط في عملية التنمية (المادة (٢)من قانون اتحاد الصناعات العراقي رقم (٤٣) لسنة ٢٠٠٢م المنشور في جريدة الوقائع العدد/ ٣٩٦٤ في ٢٠٠٢/٩/٢٠م.)

ازاء هذا التنظيم لنشاط القطاع الخاص وتسهيلات المرحلة فقد قام المستثمرون بمبادرات جماعية وزادوا من قوتهم وشرعوا بتأسيس الشركات الجماعية والشركات المساهمة المحدودة الأمر الذي أدى زيادة حجم التشغيل فقد كان عدد العمال في القطاع الخاص الصناعي ٣٠٥٠٧عامل عام ١٩٥٤م أي ضعف عدد المستخدمين في صناعة النفط البالغ عددهم ١٥٢٤٩عامل فقط في نفس العام وكذلك أسهم القطاع ب٣.٨٥%من الدخل القومي عام ١٩٥٦م عام ٨٢.٢% وب ١٩٥٣م أما في الناتج المحلي الإجمالي (باستثناء استخراج النفط الخام)فكانت ١.٨٠%للفترة ان ولادة ٢٨٦ مؤسسة إنمائية عراقية هي (مجلس الأعمار) كان دافعا قويا لتخطيط الاستثمار في العراق ضمن إنجاز صياغة أربع برامج استثمارية ووضعها موضع التطبيق اعتبارا من عام ١٩٥١م بتمويل كامل أي ١٠٠ %من عائدات النفط وخفضت إلى ٧٠%من أجمالي العائدات عام ١٩٥٢م.((الموسوي ، ٢٠٠٧ ، ص ١٣٥)

ثانياً:- مفهـــوم القطـاع الخـاص

هنالك تباين في المفاهيم والرؤى حول الكثير من المصطلحات والمفاهيم وذلك حسب النظم الاقتصادية المطبقة وطبيعة المجتمعات والمدارس الاقتصادية والمقومات المادية لكل دوله على أن هذا التباين لم يكن في حالة ثبات وجمود نظراً للتطورات التي طرأت على المستوى العلمي والتقني والسلوكي والاجتماعي والمادي وظهرت في الساحة الفكرية الاقتصادية تحولات هامه تخص دور الدولة والقطاع الخاص في الحياة الاقتصادية وصلت إلى أن هنالك أجماعا على ان القطاع الخاص يعني – ذلك القسم من الاقتصاد الذي يملكه ويديره أصحاب المشاريع الخاصة لا الدوائر الحكومية او الشركات العامة. (النجفي و الأيوبي، ٢٠٠٦، ص٢٨٥.)

هذا المعنى ينسحب كذلك إلى القطاع الخاص العراقي الا ان هنالك بعض الاختلافات الواضحة بين الاقتصادات المتطورة و الاقتصادات النامية من ناحية دور الدولة وأثره على القطاع الخاص ففي دولة مثل العراق يظل القطاع الخاص قطاعاً يتداخل مره ويبتعد أخرى مع بقية القطاعات الاقتصادية تبعا لمنفعة المجتمع وسياسة الدولة وفلسفتها الاقتصادية باعتبارها دولة ناميه وبالأجمال الكلي فأن الدول النامية ومنها العراق تتصرف مع القطاع العام من منطلق السيادة و تحقيق المنفعة العامة بينما تتصرف مع القطاع الخاص من منطلق الاعتبارات الاقتصادية وإستراتيجية التنمية فيها .(العلي ٢٠٠٨ ، ص ٤)

من هذه المقدمة نستطيع القول ان القطاع الخاص العراقي يعنى - ذلك الجزء من الاقتصاد العراقي الذي يديره رجال الأعمال العراقيون وأصحاب رؤوس الأموال من صناعيين وتجار ومزارعون وأصحاب المرافق الخدمية بالتنسيق مع الجانب الحكومي خدمة لستراتيجية التنمية في البلد ودعماً لهذا القطاع .

ثالثاً : مبررات وجود القطاع الخاص

هناك الكثير من المبررات التي أدت إلى الاهتمام بالقطاع الخاص منها :

١- المساهمة في سد الحاجه لبعض المنتجات.

٢. السلوك العقلاني والتدبر في العملية الانتاجية.

٣. استيعاب الأيادي العاملة.

٤. النهوض بمهام القطاع الإنتاجي الموكل للنشاط الخاص بكفاءة وتنظيم عاليين.

ان تفعيل واقع القطاع الخاص وإنضاجه يجب ان يمر بالطريق الصحيح والعلمي والذي يخلق واقعاً يكون فيها النشاط الخاص فعلاً ومؤثراً متصفاً بجودة المنتج وانخفاض الكلفة وغيرها من الصفات والمميزات التي ذكرت أنفاً وهذا لا يتم الا بالإقرار بحقيقة مفادها ان التشارك يصبح ضرورياً بصفه مطلقه في مجتمعات تريد ان تبدأ لبناء صناعه معاصره وزراعه حديثه من خلال قطاع خاص يتعامل الى الان مع منشأة صغيره برؤوس أموال ضئيلة وتقنيات مختلفة واشكال تنظيم لا تسمح بالتوسع .

المبحث الثالث

هيكل القطاع الخاص العراقي

١\ القطاع الصناعي الخاص

بعد تشكل طبقه برجوازيه واعده مع بداية العشرينات من القرن الماضي والزيادة التي حدثت في واردات النفط العراقي برز في المساحة بشكل واضح بدايات النشاط الصناعي الخاص حيث ساندته الدولة وتركت له بعض المجالات الاستثمارية للدخول فيها وعلى اثر ذلك تحول الاقتصاد العراقي من اقتصاد طبيعي الى اقتصاد السوق وهكذا بدا القطاع الصناعي الخاص ينمو ويتطور حتى بلغت نسبة مساهمة الناتج الصناعي الخاص في أجمالي الناتج الصناعي العراقي ٨٤ %عام ١٩٦٠م واخذ هذا القطاع تتفاوت فرص تطوره ونموه من سنة إلى أخرى لحين تعرضه الى قرار غير مدروس وهو تأميم شركات القطاع الخاص عام ١٩٦٤م ومن هنا بدا التدهور والانحسار حيث بلغت نسبة مساهمة القطاع الصناعي الخاص في الناتج الصناعي الإجمالي عام ١٩٧٠م بـ ٥٦ %وانخفضت النسبة الى ٣٠ %في عام١٩٩٠م (عبد اللطيف . ٢٠٠١ . ص ٢٦٩)

وتشمل صناعات هذا القطاع الأصناف التالية-:

أ- الصناعات النسيجية وتشمل:- الأقمشة المختلفة - الغزول ،منتجات الحياكة - المطرزات - الجوارب -الملابس الداخلية -الستائر- السجاد وغيرها من المنتجات.

ب- الصناعات الغذائية وتشمل: - منتجات المطاحن -المياه الغازية -تحضير الحبوب -المياه المعدنية -الثلج -الحلويات والمعجنات - الخل والدبس - التبوغ والسكائر- صناعة الألبان.

جـ- الصناعات الكيمياوية وتشمل: - الكحول الداخل في صناعة الأدوية -اللدائن -الأدوية - المنظفات والمطهرات - الأصباغ -الأوكسجين والاستيلين -اللواصق.

د- الصناعات المعدنية والخشبية وتشمل:- صناعة الهياكل الحديدية - صناعة بعض وسائل الإنتاج - الأبواب والشبابيك - مقاطع الألمنيوم -قطع الغيار-صناعة الأثاث.

هـ- الصناعات الإنشائية وتشمل: - الطابوق - البلوك، جص - سمنت، تحضير الحصو والرمل - الكاشي- المرمر، السيراميك - الإسفلت والكونكريت الجاهز.

و- الصناعات الكهربائية وتشمل: -صناعة القابلوات والأسلاك، المصابيح-اعمدة الإنارة-محركات كهربائية -الثلاجات والمجمدات وبقية المنتجات المنزلية.

ومن الجدير ذكره ان نشاط القطاع الصناعي الخاص وفرص تطوره بدأت تنحسر وتضيق كلما اتجه الزمن إلى أمام أي الاتجاه نحو المستقبل للاعتبارات الكثيرة المذكورة في بحثي هذا سيما الحروب والحصار والاحتلال حيث نلاحظ انخفاض مساهمة الناتج الصناعي الخاص في اجمالي الناتج الصناعي من ٨٤ %عام (١٩٦٠)م الى ٥٦,٤ %في عام ١٩٧٠م الى٣٠ %عام (١٩٩٠)م (عبد اللطيف . ٢٠٠١ . ص ٢٦٩) .

وهذا ايضا واضح من حركة الاستثمار في هذا القطاع وكما هو واضح في الجدول التالي الذي يبين عدد المنشاة الكبيرة في القطاع الخاص الصناعي حسب السنوات المثبتة فيه.

جدول رقم (١)

عدد المنشات الكبيرة في القطاع الصناعي الخاص حسب السنوات

السنه	عدد المنشئات الكبيرة
٢٠٠٠	٤٨٣
٢٠٠١	٥٠٤
٢٠٠٢	٣٤٥
٢٠٠٣	٣٧٥
٢٠٠٤	٤٠٣
٢٠٠٥	٣٧٠

المصدر/ المجموعة الإحصائية السنوية الصادرة عن وزارة التخطيط والتعاون الانمائي العراقية لسنة ٢٠٠٦م ص١١٠.

حيث نلاحظ ان عدد المنشئات الكبيرة سنة٢٠٠٠م هو ٤٨٣ ارتفع الى ٥٠٤ منشأه والسبب هو ان الدولة في هذه السنه بدأت بتقديم بعض المساعدات والحوافز كالمواد الأولية المدعومة والقروض الميسرة المتوسطة لذلك بدأت بعض المشاريع والمنشئات المغلقة بفتح ابوابها

والاستمرار بعملية الانتاج الا ان هذا لم يدم طويلا حيث سرعان ما سحبت الدولة يدها تحت وطأة الحصار الدولي وبدا عدد المنشئات بالانخفاض من جديد حتى وصل الى ٣٧٥سنة٢٠٠٣م وبعد الاحتلال عمدت سلطة الاحتلال المؤقتة بتقديم المنح والقروض لبعض المشاريع وليست كلها لاعتبارات غير مهنيه فارتفع عدد المنشات من جديد ووصل الى ٤٠٣منشأه سنة٢٠٠٤م وعندما توقف دعم سلطات الاحتلال فجأة انخفض العدد حتى وصل الى ادنى مستوى عام٢٠٠٥م حيث بلغ ٣٧٠ منشأه .

٢ \ القطاع الزراعي الخاص

٢/القطاع الزراعي الخاص يهيمن اصحاب الملكيات الخاصة على القطاع الزراعي في المرحلة الراهنة وبالتالي فان معظم الحيازات في العراق هي حيازات خاصه وظل القطاع الزراعي يؤدي دوراً حيويا ومهما في الاقتصاد العراقي سواءاً من حيث مساهمته الكبيرة في الناتج المحلي الاجمالي والتي تقترب من الـ٣٦ % عام٢٠٠٢م ام من حيث قدرته على استيعاب القوى العاملة التي تزيد على ١٠% من اجمالي عدد العاملين في العراق في العام ذاته كذلك فان هذا القطاع يوفر المواد الأولية للقطاع الصناعي ويمثل سوقا واسعه للسلع والخدمات المنتجة في القطاعات الاخرى كما انه يعد مصدرا رئيسا لسلة الغذاء الوطنية .ويقسم القطاع الزراعي من حيث الإنتاج إلى قسمين أساسيين هما-:

١. الإنتاج الزراعي :- هذا القسم مسؤول عن أنتاج مختلف أنواع الحبوب والفواكه والخضر والمحاصيل الموسمية الستراتجية أي التي لها علاقة بحياة الناس كالحنطة والشعير والذرة والرز .

٢. الإنتاج الحيواني :-ويقوم هذا القسم من القطاع الزراعي بتجهيز المجتمع بالمنتجات التالية -:أ- اللحوم البيضاء والحمراء عن طريق بناء مزارع تربية العجول وحقول الدواجن وبحيرات الاسماك.

ب- أنتاج البيض والأعلاف ومن المهم ان نذكر ان أنتاج الدواجن في العراق لا يلبي سوى النزر اليسير من الحاجة المحلية والباقي مستورد.

ج - صناعات الألبان بمختلف أنواعها . وللوقوف على واقع القطاع الزراعي بشكل عام في العراق نلحظ مايلي-:

١. وفقا لبيانات البنك الدولي نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي ٦,٨ % هذه النسبة احتسبت بعيدا عن مساهمة النفط في الناتج المحلي الاجمالي.

٢ - ٦٠ %من مجموع السكان في العراق تسكن في القرى والارياف في حين بلغ نسبة عدد العاملين في قطاع الزراعة والغابات والصيد الى مجموع السكان العاملون سنة ٢٠٠٤م هي ١٥ % (المجموعة الإحصائية السنوية . ٢٠٠٦ . ص ٥٠٥) .

٣- نسبة الاراضي الصالحة للزراعة في العراق تبلغ ٢٧ %من اجمالي مساحة البلاد أي ما يعادل ٤٨ مليون دونم غير ان المستغل فعلا لا يتجاوز ١٦مليون دونم تقريبا اي ما يعادل ٢٨ %من الاراضي الصالحة للزراعة .

ويشير خبراء امريكان في دراسة لهم ان الاراضي الزراعية تقل سنويا ٢٥الف هكتار سنويا بسبب قلة مناسيب المياه وملوحة التربة .

٤- انتاجية الحبوب الرئيسية لسنوات مختارة كانت كما في الجدول ادناه.

جدول يبين انتاجية الاراضي المزروعة كغم/دونم لسنوات مختارة

السنه	الإنتاجية كغم \ دونم
١٩٦٨	٢٦٧
١٩٧٤	٢١٨
١٩٨٣	١٦٥
١٩٩٠	٢٤٠
٢٠٠٦	٢٣١

الجدول من اعداد الباحث استناداً للمعلومات المذكوره في كتاب عبد اللطيف عام ٢٠٠١

ص ٢٣٥

٥- مر الانتاج الحيواني بفترات انتاج غير منتظمه نتيجه لظروف التي مر بها العراق كما اسلفنا فعلى سبيل المثال نلاحظ انتاج العراق سنة ١٩٨٩م كان يسد ما يقرب من٦٨ %من احتياج السكان حيث وصلت حصة الفرد (١١٢) بيضه و(١٥(كيلو غرام من لحوم الدجاج سنويا وهو رقم مقبول وخلال فترة التسعينات وبسبب الحصار الدولي انخفضت مؤشرات واقع الدواجن الى)٢٠)طن لحوم الفروج بعد ان كان (٢١٠) الف طن سنويا وانخفض انتاج بيض المائده من مليوني بيضه الى (٢٤١)الف سنويا ويخمن المتخصصون استهلاك العراقي (١٥٠) بيضه و(٢٥)كغم من لحوم الدواجن ويعد هدا وضعا يطمح اليه ومقبولا في حين اظهر العام ٢٠٠٦م استهلاكا مقداره (٤٠) بيضه و(٤)كيلو غرام من لحوم الدواجن سنويا وفي العام ٢٠٠٧م انخفضت هذه الكميات الامر الذي يستوجب رفع الانتاج بنسبة ٢٠%سنويا لغرض توفير جانب من الامن الغذائي. (الزبيدي . جريدة المدى . ٢٠٠٨) .

من كل المؤشرات أعلاه نصل إلى ان واقع القطاع الزراعي في العراق وهو في الاعم الأغلب قطاع خاص واقع متخلف متذبذب لم يعد يلبي حاجة الناس والتطور العلمي والتقني الحاصل في الوقت الحاضر حيث أصبح العراق منذ النصف الثاني من القرن العشرين مستوردا رئيسيا للسلع والمواد الغذائية بعد ان كان مطلع نفس القرن ينتج ما يكفيه بل ويزيد عن حاجته رغم إمكانياته المتواضعة حيث كان يصدر الحبوب وسلعا زراعية أخرى للأقطار الأوروبية بالرغم من ان نصف العاملين في النشاط الزراعي عماله غير ماهره نظرا لطبيعة العمل في هذا القطاع كونه لا يحتاج الى مهارات عالية هذا الواقع شمل الإنتاج الحيواني أيضا حيث شهد تدهورا مستمرا أبان الفترة الماضية حيث انخفض عدد رؤوس الأغنام خلال العقود الثلاث الماضية بمعدل ٣٠ %و الماعز٦٠ %و الأبقار ٥٠ %مما يعني انخفاض أنتاج اللحوم ففي عام ١٩٧٩م كان أنتاج اللحوم ١٣٥الف طن وفي عام ٢٠٠٢م بلغ ٦٥الف طن وبعد أحداث عام٢٠٠٣م استمرت وتيرة التردي وهذا يشمل كذلك الدواجن و الأسماك بسبب تجفيف المسطحات المائية وانخفاض مناسيب المياه والتلوث بسبب السموم والصيد الجائر للصيادين . (جريدة الشرق الاوسط الدولية ،العدد/١٠٦٣٦، الصادرة في ١١/يناير/٢٠٠٨)

٣ \ القطاع التجاري الخاص

المقصود بالقطاع التجاري ذلك الحيز من مساحة الاقتصاد العراقي الذي يعنى بالسلع والبضائع بيعا وشراءاً (تجارة الجملة والمفرق) ،استيرادا وتصديرا وكل ماله علاقة بإيصال هذه السلع والبضائع إلى المستهلك والمستفيد سواء في الداخل والخارج والهدف النهائي إشباع حاجات الناس وسد أي نقص في سلة السلع المتداولة وايجاد دخول للقائمين على هذا القطاع ...اما السلع التي يتم تداولها ضمن هذا القطاع فهي تتدرج من سلع استهلاكية إلى غذائية إلى رأسمالية من مكائن ومعدات ووسائط نقل الى أدوية ومستلزمات طبية الى مواد إنشائية وكيمياوية وكل سلعة يحتاجها المجتمع العراقي لا تنتج داخل العراق او تنتج لكنها لا تسد الحاجة.

تاريخيا ولغاية عام ١٩٥٨م كان يسيطر على تجارة الاستيراد التجار العراقيون والأجانب حيث كانوا يشكلون العمود الفقري للقطاع التجاري في العراق وكانت بعض الشركات العراقية الخاصة والأجنبية تهيمن على تجارة التصدير التي كان هيكلها العام يتكون بصفة أساسية من المنتجات الزراعية (النباتية والحيوانية) وبعض المواد الخام الأولية.

اما تجارة الجملة فقد هيمن وكلاء الشركات الأجنبية على سوق السلع المستوردة وهم مدعومون داخليا بسلطة الدولة العراقية وخارجيا بمصالح الشركات الأجنبية ،وكانت البيئة التجارية أكثر استقرارا في مجال العمل الخاص لغاية عام ١٩٥٨م وأما بعد هذا التاريخ فقد قامت الدولة العراقية بالتدخل في النشاط التجاري وبدأت في تكوين نواة للقطاع التجاري العام في العراق بتأسيسها لمصلحة المبايعات الحكومية في عام ١٩٥٩م والمبرر لهذا التأسيس كما نص قانون تأسيس هذه المصلحة هو ليس الربح المادي بقدر الحد من ارتفاع الاسعار وتوفير السلع الضرورية وحماية المستهلك وكذلك تصريف و حماية المنتج الوطني كما نص القانون وحتى عام ١٩٦٤م كانت سياسة الدولة الابتعاد عن منافسة القطاع الخاص لكن بعد هذا التاريخ قامت الدولة بتأميم ثلاث شركات تجارية كبرى هي-:

١ .شركات المخازن العراقية (اوروز دي باك).

٢ .الشركات الأفريقية التجارية العراقية.

٣ .الشركة العراقية للاستيراد والتوزيع .وهكذا امتد تدخل الدولة إلى وضع يدها على استيراد الشاي والسيارات وموادها الاحتياطية وبعد عام ١٩٦٥م امتدت يد الدولة إلى استيراد الأدوية والمواد الكيمياوية والأسمدة وحليب الأطفال.

ان تدخل الدولة الواسع هذا لم يغير كثيرا في هيكل التجارة الداخلية و الخارجية شيئا حيث الاختلال لصالح الاستيرادات خارجيا ولسلع الاستهلاك داخليا .وصعودا حتى جاءت حقبة السبعينات لتشهد سيطرة كبيرة للدولة على هذا القطاع حتى عام ١٩٨٠م حيث وصلت حصة القطاع الخاص في ناتج تجارة الجملة والمفرد النسبة ٤١,٢ %.

ومع دخول عام ١٩٨٨م حتى تم السماح لجميع العراقيين بالاستيراد وفقا لمبدأ ((الاستيراد بدون تحويل)) وفي عام ١٩٩٠م ارتفعت حصة تجارة الجملة والمفرد في تكوين الناتج المحلي الإجمالي من٥,١ % عام..١٩٩٠ عام% ٨.٢ إلى م١٩٨٠ (عبد اللطيف . ٢٠٠١ .ص ٢٦٣) .

في أثناء الفترة أعلاه أي عقدي الثمانينات والتسعينات لم يستثمر القطاع الخاص التجاري حسنات قانون ((الاستيراد بدون تحويل)) فبدلا من استغلاله في استيراد المعدات ومستلزمات الإنتاج وتصعيد معدلات الاستثمار الصناعي الخاص اتجه هذا القطاع إلى استيراد السلع الاستهلاكية مبتعدا عن المخاطرة الرأسمالية ومضخما الربحية.

اما الفترة التي تلت التغيير في العراق أي ما بعد عام ٢٠٠٣م فقد دخل القطاع التجاري الخاص مرحلة الفوضى والتخبط وانعدام التخطيط على المستوى الوطني نزولا إلى المستوى القطاعي حيث هيمن على هذا القطاع أفرادا هامشيون وشركات وهمية مستغلة الفراغ الذي حصل نتيجة هجرة الكفاءات المتخصصة والتجار المشهود لهم الخبرة والكفاءة وكذلك هروب راس المال التجاري الوطني وانفلات الوضع الأمني واستباحة الحدود ٢٩٨ الدولية للعراق مما تسبب فوضى في الاستيراد ودخول البضائع الرديئة دون المرور بأجهزة الرقابة والتقييس والسيطرة النوعية ومما زاد الأمر تعقيدا بروز ظاهرة الفساد الإداري بشكل كبير الأمر الذي فكك معظم مفاصل الدولة التي لها علاقة بتنظيم وتوجية القطاع التجاري العام والخاص وكذلك من الأمور التي جعلت من دراسة وتحليل وفحص الواقع التجاري أمرا صعبا غياب الأرقام التي تخص هذا القطاع أي انعدام الدراسات والبحوث والإحصاءات نتيجة الفوضى التي صاحبت الاحتلال مما جعل من عملية التقييم والتقويم عملية ليست بالسهلة.

المبحث الرابع

اهم معوقات القطاع الخاص في العراق

في حالة مثل حالة العراق يوجد هنالك تداخل بين النتائج و الأسباب وما بين الواقع والطموح وما بين الصفات والملامح وبين المشكلات والمعوقات لدراسة أي ظاهرة من الظواهر العلمية كان تكون اقتصادية او اجتماعية او مالية او حتى ثقافية كون حالة التخبط وفقدان التخطيط العلمي وعدم التماس الطريق الصحيح الى الهدف هي الحالة الظاهرة في ميدان العمل وهذا ينطبق في أحيان معينة على بحثنا هذا حيث توجد بعض الملامح هي نفسها معوقات كذلك هنالك معوقات هي نفسها ملامح لذلك سأختصر لكلا الحالتين دون إهمال أي منها وفي هذا المجال سوف استعرض اهم المشكلات والتحديات والمعوقات التي تقف حائلا دون تطور القطاع الخاص وهي كثيرة متعددة منها ما هو ذاتي يخص القطاع نفسه ومنها ما يتصل بالدولة وقوانينها وسياساتها ورؤاها ومنها ماله علاقة بحركة الاقتصاد العالمي وتطورات الازمات الاقتصادية الدولية واسعار السلع الاستراتيجية وهي بشكل عام تمس بشكل او باخر واحد من مفاصل القطاع الخاص العراقي فهي اما تخص القطاع الصناعي او الزراعي او التجاري او الخدمي او تشمل الكل و أهمها:

١ / محدودية وسائل حماية القطاع الخاص سيما الذي يتعلق بمنع دخول السلع المنافسة للمنتج المحلي الى البلد ومن مظاهر هذه المحدودية فتح الحدود بشكل او باخر خاصة بعد الاحتلال دون العمل بموجب ضوابط ومحددات هي معروفه ومعمول بها في معظم البلدان التي تطمح لبناء اقتصاد وطني متين خاصة تلك التي تمارس او تطبق الاقتصاد الحر لحماية المنتج الوطني كتركيا على سبيل المثال لا الحصر.

٢ / هنالك معوقات نابعة من صميم واقع القطاع الخاص أي معوقات ذاتية منها :-

أ- قسم لا يستهان به من مشاريع القطاع الخاص بدائية بوسائل أنتاج بسيطة وبشكل مبعثر غير خاضع لمعايير ودراسات جدوى مسبقة تعتمد كلا من كفاءة الكم والنوع والموقع والحاجة مع كفاءة الاستثمار المطلوب.

ب- شحة موارد هذه المشاريع بما يؤدي الى عدم الكفاية لتشغيل وتمويل العملية الإنتاجية وبالتالي توقف عجلة الإنتاج كذلك فان تواضع الامكانات المادية يجعل هذا القطاع غير قادر على الدخول في استثمارات تتطلب رؤوس أموال كبيرة مما ترتب على ذلك تقادم وسائل الإنتاج

وهيمنة الأساليب القديمة وغير الكفؤة التي تعني ركود او تدني مستويات الإنتاج الى جانب عدم إضافة خطوط إنتاجية جديدة او إدخال تكنولوجياً حديثة مما يفضي الى ارتفاع تكاليف الإنتاج ومن ثم ضعف او انعدام القدرة على الاستمرارية والمنافسة.

جـ- نتيجة سنوات الحروب والحصار والتخبط في التخطيط وسيطرة السياسيين على الوزارات ذات العلاقة أهمل القطاع الخاص وهذا ما انعكس سلبا على الكثير من المؤشرات منها-:

١ .قلة البيانات الإحصائية عن هذه المشاريع وعدم تنظيم سجلات خاصة بها تتضمن معلومات عن المنتج والاستثمار والعمالة والمبيعات.

٢ .الافتقار لوسائل النقل والتخزين المناسبة.

٣ .انخفاض مهارة العاملين في هذا القطاع بما يعني عدم القدرة على مواكبة التطور العلمي الحاصل في معدات ووسائل الإنتاج سيما صناعة الالكترونيات والمعلوماتية .كل هذه المؤشرات تدل او تعني ان هذا القطاع غير نظامي ومتخلف.

د- هنالك الكثير من الحلقات مفقودة بين القطاع الخاص العراقي وبقية القطاعات الاقتصادية بما يؤدي الى ضعف العلاقات التشابكية القطاعية وصولا الى معاناة هذا القطاع من كثير من مواطن الخلل والضعف سيما الحصول على المواد الأولية وتسويق المنتجات المتوفرة.

٣/ حزمة سياسات حكومية اتبعت ولازال قسم كبير متبع لحد ألان منها- :

أ . تشريعات قانونية قيدت حركة القطاع الخاص فمثلا هنالك حظراً على تواجد هذا القطاع في عدد من الأنشطة ومنها قطاع الصناعة النفطية.

ب . سياسة الحماية التي اتبعتها الحكومة سواء الكمية منها او السعرية وصعوبة الدخول الى السوق جعلت من هذا القطاع لا يعير أهمية الى مسالة المنافسة وتحسين إداءه الاقتصادي مما انعكس سلبا على قدرته التنافسية.

ج . القيود المشددة على عملية التحويل الخارجي للعملة خاصة بعد الحرب العراقية الإيرانية مما اضعف القدرة على تمويل الاستيرادات الضرورية من أجهزة ومعدات ومواد أولية وأدوات احتياطية.

د . سياسة التسعير المركزي التي كانت متبعة سابقا وقفت عاملا مثبطا للمستثمر الأمر الذي جعله يتجة إلى نشاطات اكثر ربحيه.

هـ . أعطاء الأولوية لشركات القطاع العام في تنفيذ الأعمال والمقاولات حتى وان كانت شركات القطاع الخاص ذات كفاءة عالية .و. السياسة النقدية للدولة العراقية أدت الى تقليص امكانات الاقتراض من المصارف بفعل الارتفاع المفرط لسعر الفائدة مما يعني أضعاف النمو الاقتصادي الذي يعتبر هدفا أساسيا من أهداف التنمية القومية ومدخل النجاح في مكافحة البطالة وتوفير فرص عمل مناسبة ومنتجة .

وكان نتيجة هذه السياسات ان أهم الوزارات الاقتصادية في الدولة العراقية امتلكت كل اذرع ونشاطات الحياة في البلاد كالأسواق المركزية وتجارة السيارات والعدد اليدوية و الكهربائية والزراعية والبطاريات والمعدات الخفيفة والثقيلة كذلك فان قطاع المصارف والفنادق كان في قبضة الدولة بشكل او أخر واستنادا الى ذلك لم يبقى للقطاع الخاص الا هامش ضعيف وغير مضمون النتائج فضلا عن ان هذا الهامش كان مقيدا بالعديد من الشروط والالتزامات والضوابط الحكومية مما دفع القطاع الخاص الى الانزواء والضمور.

٤ / قلة مساحات الاستقرار الأمني وكثرة الحروب أدت الى إغلاق المئات من المعامل وتسريح العاملين فيها.

٥ / استمرار الخلل والضعف في القطاع المصرفي العراقي حيث جرت العادة على افتراض ان القطاع المصرفي يجب ان يوفر قروض ميسرة بأسعار فائدة تقل عن مثيلاتها في السوق لحين وقوف المشروع على قدميه ويبدأ مرحلة الإنتاج الفعلي المجزي وهذا مالم يكن وليس هذا فقط بل يفترض على النظام المصرفي ان يعي ان صغار المستثمرين لا يسعون للقروض وتخفيض سعر الفائدة فقط بل من المفروض على النظام المصرفي ان يستنبط وسائل مبتكرة لمعالجة دعم هؤلاء على توفير ما يطلبه منهم النظام المصرفي في العادة من شروط.

٦ / بالنسبة للقطاع الزراعي يشخص العارفون والمتخصصون في الميدان الزراعي أسباب تراجع هذا القطاع الى ضبابية وعدم استقرار وقصور الرؤى في السياسات الحكومية خلال الفترة الماضية والتي كان من نتائجها سعي الحكومة للسيطرة على هذا القطاع من خلال القيود

الكمية والنوعية والسيطرة على الأسعار وعلى منافذ التسويق الأمر الذي أدى الى عدم نمو هذا القطاع وهو القطاع السائد نموا طبيعيا وبقي تطوره ضعيف بالقدر الذي تسمع به الدولة.

٧ / تهالك وتقادم وتحطم البنى التحتية للمجمعات الصناعية التي يتواجد على أرضها منشاة ومعامل القطاع الخاص وهذا يسري أيضا على المنظومة الأمنية كما أسلفت التي هي عماد الاستقرار والطمأنينة وكذلك الضعف الكبير في إمدادات الطاقة الكهربائية ومشتقات النفط الامر الذي يعني البحث عن البدائل والسوق السوداء وهي مكلفة كما هو معروف ورديئة مما يعني ارتفاع الكُلف و رداءة المنتج وكذلك الحال بالنسبة لطرق المواصلات ووسائل الاتصال.

٨ / صعوبة الحصول على المواد الأولية سيما محلية المنشأ لتوقف معظم المشاريع او هبوط مستوى الإنتاج فيها فمثلا أضحى الحصول على مادتي (هيبوكلورات الصوديوم ومادة حامض السلفوريك) صعب جدا وهما عماد صناعة المنظفات في العراق لتوقف معمل الفرات في الهندية وهو متخصص بإنتاج المواد الكيمياوية وكذلك توقف مشروع الغسل الرملي في قضاء الدور المنتج لمادة حامض السلفونيك. اما اسباب التوقف فهي عديدة ومعروفه ولسنا في وارد ذكرها الا ان على راس هذه الأسباب السرقات والإرهاب في فترة ما بعد الاحتلال ٠ (المرزوك . ٢٠٠٨ . مقابلة صحفيه) . ٩ / اما بالنسبة للمواد الاولية المستوردة من الخارج فهي الاخرى وقفت عائقا امام دوران عجلة انتاج القطاع الخاص كما ونوعا لخضوعها لمضاربات التجار ولهاثهم في تعظيم ارباحهم فبات المستورد من المواد هو الرديئة والمنتهية صلاحيته لرخص الاسعار وقرب المناشئ حيث اسواق الدول المجاورة رغم ان سلع هذه الاسواق ليست بالجودة المطلوبة.

١٠ / افتقرت الخطط الاقتصادية التفصيلية للتطورات حول كيفية التعامل مع نشاطات القطاع الخاص واهملت دوره في تنفيذ الاستثمارات المخططة اهمالا تاما ففي خطة التنمية القومية ٧٠-٧٤رصيد للصناعة انفاق استثماري يشكل ما نسبته ٣٤,٥ %من اجمالي الاستثمارات المخططة وكانت حصة القطاع الخاص من اجمالي النفقات الاستثمارية المخصصة ١٣%منها فقط وفي سنوات التسعينات سجل القطاع الخاص غياب كامل من مجمل التخصيصات الاستثمارية وهكذا وضع في موضع جعله بعيد عن خطط واهداف تنمية غير مفهومة من قبله وهكذا بقي بعيدا عن المساهمة في جهد الانتاج الحقيقي ومدفوعا نحو المجالات التي توفر له الامن والربحية . (عبد اللطيف. ٢٠٠١. ص ١٧٨) .

المبحث الخامس

سُبل النهوض بالقطاع الخاص العراقي

١. انشاء مؤسسة او ديوان مستقل مرتبط بمجلس الوزراء مهمته التنسيق مع الجانب الحكومي لأجل المشاركة في القرار الاقتصادي الذي يتعلق بالقطاع الخاص بما يفضي الى ضمان تنفيذ القرارات ومتابعتها ويفضل ان تكون القيادة لهذه المؤسسة لاحد رجال الاعمال البارزين المشهود لهم بالوطنية والخبرة والكفاءة اما اعضاء هذه المؤسسة فيفضل ان يكونوا من الاكاديميين المتخصصين واهم كبار رجال الاعمال والاستثمار والشخصيات العامة المعروفة واهل الخبرة ذات العلاقة.

٢. انشاء صندوق وطني لدعم وتشجيع الاستثمار الخاص او انشاء بنك لتنمية القطاع الخاص او كلاهما لضمان الاستثمار الخاص وبالذات في المشاريع الانتاجية التي تسهم في تشغيل اكبر عدد ممكن من العمالة وبالنسبة للبنك يجب ان يكون له فروع في كل مناطق العراق مهمته تمويل المشاريع الصغيرة حيث هنالك حاجة لرعاية خاصة للمشاريع المايكروية فالنشاط الخاص في العراق يهيمن علية القطاع الفردي الصغير الغير منظم.

٣ .أنشاء مناطق اقتصادية خاصة تتمحور حول نشاط قطاعي معين توفر لها الحماية الأمنية وتوفر لها مستلزمات الخدمات الأساسية.

٤. في ظل الظرف الراهن والتوجه الحالي للدولة يجب ان تعي مؤسسات البلد ووزاراتها ان دورها هو التسهيل لا التوجيه والتدخل في ميادين القطاع الخاص كالزراعة والصناعة والتجارة والخدمات وان على الدولة اشراك كل فعاليات القطاع الخاص في اقرار خططها وبرامجها.

٥ .هنالك اجراءات تقليدية ومن صلب وظائف الدولة لابد من ذكرها وان كانت لا تحتاج الى عناء في التفكير وهي روتينية لدولة تريد ان تبني اقتصادا متطورا ديناميكيا وهي

أ- منع اغراق الاسواق المحلية بالسلع المستوردة.

ب- عدم السماح بالاستيراد بزيادة عن الحاجة السنوية.

ج- عدم استيراد بضائع تنافس المنتج المحلي مادامت له نفس المواصفات ونسب التقبل.

د- لابد من تفعيل دور وواجبات الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية تحاشيا لدخول البضائع والسلع الرديئة والتي لا تحمل المواصفات الوطنية والتي لها مشابه من المنتج المحلي.

هـ- خلق ترابط وتعشيق قطاعي بين مؤسسات الدولة الانتاجية وبين فعاليات القطاع الخاص ضمانا لديمومة تزويد القطاع الخاص بالمواد الاولية.

و-العمل على بناء بيئة استثمارية صالحة ومشجعة وجاذبة لاستثمارات القطاع الخاص من النواحي القانونية والتشريعية والتمويلية وبنية تتوافر فيها الشروط الامنية و اللوجستية من طاقة ومشتقات نفطية وطرق ووسائل مواصلات واتصال ومؤسسات صحية وخدمية.

ي- ضرورة أعادة صياغة قانون للتنمية الصناعية يتلائم مع الواقع الجديد بدل القانون رقم (٢) لسنة ١٩٨٠م لاجل تخفيض الضرائب والرسوم على المواد الاولية المستوردة.

٦. ضرورة شمول القطاع الخاص العراقي بالتخصيصات المالية والمنح والقروض المقدمة للعراق من الدول المانحة بوجب مؤتمر مدريد وطوكيو و الإفادة من خبرات الدول المتقدمة ومؤسساتها لتنمية القطاع الخاص.

٧. لابد من الاستعانة بالاستثمار الأجنبي وأبعاد هذا الاستثمار عن المشاريع القائمة فعلا وتشجيعه على الدخول في مشاريع جديدة يعجز عنها القطاع الخاص العراقي والدولة وبشروط معينة كنقل التكنولوجيا والخبرات والوصول الى أسواق جديدة ونقل أساليب حديثة في الإدارة وزيادة التشغيل وتدريب القوى العاملة الوطنية وهذا أيضا لا يتم فقط بإصدار قانون للاستثمار بل يتعداه الى عقد الندوات والمؤتمرات خارج القطر للتعريف بواقع الاقتصاد العراقي وامكانات الاستثمار والبيئة الصحية لان الكثير من الدول والشركات تعاني من تضليل أعلامي وقصور في البيانات والمعلومات عن واقع العراق.

٨. بناء جهاز مصرفي يعمل بالية سلسة من حيث تسهيل عملية التمويل والاقراض والسرعة في الإنجاز وتقديم المزيد من الخدمات سيما في مجال المقاصه والاعتمادات المستندية وبشروط ميسرة والابتعاد عن الروتين والفساد الإداري.

٩. على الدولة مساعدة المنتج المحلي في عملية تصدير منتجاته كي يضمن استمرار عملية الإنتاج من خلال مثلا أنشاء مجلس أعلى لتنمية الصادرات وكذلك من خلال مساعدة المنتج في الحصول على المعلومات اللازمة عن الأسواق الخارجية المحتملة كذلك بإنشاء صندوق لدعم الصادرات.

١٠. على الهيئة الوطنية للاستثمار و هيئات المحافظات أيجاد آلية لإطلاق برنامج جذب الكفاءات العلمية المهاجرة و روؤس الأموال ودعم مشاركتها وتقديم عطاءاتها وخبراتها في البناء وتطوير اداء القطاع الخاص وعلى القطاع الخاص في الجانب المقابل عدم الاتكال كليا على الجانب الحكومي والإغراق في حلم الدعم والتمويل الكامل .

المصادر

١- د. عماد عبد اللطيف سالم ، (الدولة والقطاع الخاص في العراق) ، منشورات بيت الحكمة ،بغداد ، العراق ،٢٠٠١،ص١٤٣.

٢- م.م كريم عبيس العزاوي . (واقع القطاع العراقي الخاص وسبل النهوض به) , ٢٠٠٩ , (ص ٨) .

٣- حنان عبد الخضر الموسوي ,(واقع التمنيه المستدامة في العراق) , ٢٠٠٧, ص ١٣٥ .

٤- .حسن النجفي وعمر الأيوبي، معجم المصطلحات التجارية والمصرفية، أكاديميا، بيروت لبنان ،٢٠٠٦، ص٢٨٥.

٥- احمد بريهي العلي ، (تنشيط الاستثمار ودور القطاع الخاص في تطوير منطقة الفرات الأوسط) محاضره ألقيت على قاعة الشهيد الصدر ، جامعة بابل ، الأربعاء ١٤\٥\٢٠٠٨ ص٤ .

٦- د.علي محسن الزبيدي ، واقع الدواجن في العراق ، جريدة المدى العراقية ، تاريخ نشر الدراسه في موقع الجريدة يوم. ١٩/٨/٢٠٠٨ .

٧-(جريدة الشرق الاوسط الدولية ،العدد/١٠٦٣٦، الصادرة في ١١/يناير/٢٠٠٨) .

٨ - زكي الاكراوي ، جامعة دهوك ، گۆڤارا زانستێن مرۆڤایەتی یا زانکۆیا زاخۆ (مصدر باللغه الكردية)* منشور يوم ٢٥ \١١\٢٠١٨ .

٩ - مقابله شخصيه مع المهندس حسين علي مرزوك مدير مشروع الغسل الرملي في قضاء الدور بتاريخ ٢١/٧/٢٠٠٨م.